

اجتهادات مواجهة العمالة؟

هل يستطيع أحد وضع نهاية لاحتكار شركات التكنولوجيا العمالة السوق العالمية، واستخدام أساليب غير قانونية لزيادة أرباحها على حساب غيرها؟ السؤال مطروح بمناسبة تطور جديد في الحملات التي ازدادت في الفترة الماضية ضد سعى هذه الشركات إلى المحافظة على احتكارها، إما عبر الاستحواذ على شركات يمكن أن تكون منافسة لها، وإما عن طريق التحايل لاستمرار التفوق على المنافسين الذين لا يستطيع إخراجهم من السوق، وتحقيق مزيد من الأرباح طول الوقت. وهاتان هما التهمتان المتضمنتان في دعويين قضائيتين رُفعتا ضد شركتي فيس بوك، وجوجل، في الولايات المتحدة. ربما تكون الدعوى ضد شركة فيس بوك أقوى؛ لأنها مرفوعة من جانب لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية، إلى جانب عدد من المدعين العموميين في معظم الولايات. أما الدعوى ضد شركة جوجل فهي مرفوعة من جانب 40 مدعيًا عامًا أمريكيًا. تُجادل شركة فيس بوك بأن الاستحواذ نشاط تجاري مشروع يحدث طول الوقت، مثله في ذلك مثل الاندماج وغيره من الأنشطة التي تؤدي في الأغلب الأعم إلى سيطرة إحدى الشركات على غيرها. ولكن الاستحواذ ليس مشروعًا كله. قد يكون هدف الاستحواذ توسيع النشاط التجاري ودعمه على نحو يُفيد المستهلكين. ولكنه قد يهدف في المقابل إلى الهيمنة على السوق أو تغيير طريقة عمل الشركة أو الشركات المُستحوذ عليها من أجل احتكار السوق، وهو ما يُسمى استحواذًا عدائيًا. ويصعب، في بعض الحالات وربما في كثير منها، التفرقة بين نوعي الاستحواذ هذين. ويستطيع القانونيون

المدافعون عن شركات تقوم بالاستحواذ تكييف القضية بطريقة تحول دون إدانتها. وهذا ما يسعى إليه محامو شركة فيس بوك، من خلال السعى إلى إثبات أن الخدمات التي تُقدّمها شركات استحوذت عليها أو اشترتها تحسنت, مثل إنستجرام وواتس آب. وإذ لا يمكن توقع ما ستنتهي إليه هذه المعركة القانونية التي ستستغرق وقتًا غير قصير، تواجه الشركة العملاقة على بابا بدورها مشكلة أكبر, لأن الحكومة الصينية هي التي فتحت تحقيقًا في سلوكها الاحتكاري, في غياب ضمانات قانونية كافية تمكنها من الدفاع عن هذا السلوك ومحاولة تبرئة نفسها.